إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/114
للنشر الفوري
٤ إبريل ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، يدعو إلى مناهج عالمية جديدة لعالم ما بعد الأزمة

في كلمة ألقاها اليوم السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في جامعة جورج واشنطن في العاصمة واشنطن بعنوان "تحديات عالمية وحلول عالمية"، دعا سيادته إلى منهج جديد لصنع السياسات الاقتصادية في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة. وأبرز المدير العام ثلاثة مجالات للتحسين، هي اعتماد منهج جديد للسياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي، ومنهج جديد للتجانس الاجتماعي، ومنهج جديد للتعاون والعمل متعدد الأطراف.

وعند مناقشة الموقف الاقتصادي الحالي، أشار السيد ستراوس-كان إلى عدم توازن التعافي العالمي سواء بين البلدان أو في داخلها، واستمرار عدم اليقين الذي يحيط بآفاق الاقتصاد العالمي. وأشار المدير العام بالتحديد إلى الشرق الأوسط، قائلا إنه يمر بعملية "تحول تاريخي" حيث "ينشد المواطنون درجة أكبر من الحرية وتوزيعا أكثر عدالة للفرص والموارد الاقتصادية. وقال سيادته إن التحدي الآني أمام الشرق الأوسط هو "الحفاظ على التجانس الاجتماعي دون التأثير على الاستقرار الاقتصادي الكلي."

وانتقل السيد ستراوس-كان إلى السياسات الاقتصادية الكلية على مستوى العالم فقال إن السياسة يجب أن تتجاوز مسألة استقرار الأسعار وتتطلع إلى الاستقرار المالي باستخدام أدوات للسلامة الاحترازية الكلية. فقد أوضحت الأزمة قيمة سياسة المالية العامة، التي كانت تعامل معاملة "الطفل المُهمَل" ضمن مجموعة السياسات المستخدمة. كذلك دعا السيد ستراوس-كان إلى مزيد من التقدم في إصلاح القطاع المالي، بما في ذلك المعاملات عبر الحدود، وإلى فرض ضريبة على الأنشطة المالية.

وصرح المدير العام قائلا: "عند تصميم إطار اقتصادي كلي جديد للعالم الجديد، سوف يميل البندول ــ ولو قليلا ــ من السوق إلى الدولة ومن البسيط نسبيا إلى الأكثر تشابكا نسبيا."

ودعا السيد ستراوس-كان صناع السياسات إلى توجيه اهتمام أكبر لعدم المساواة والتجانس الاجتماعي، فقال "إن المزيج المدمر الذي يجمع بين ارتفاع البطالة وارتفاع عدم المساواة لفترة مطولة يمكن أن يفرض ضغوطا على التجانس الاجتماعي والاستقرار السياسي، وهو ما يؤثر بدوره على الاستقرار الاقتصادي الكلي." وأضاف أن عدم المساواة، الذي كان عاملا مؤثرا في الشرق الأوسط، ربما كان أيضا من الأسباب الجذرية وراء الأزمة العالمية، وأن النمو العالمي القابل للاستمرار يرتبط بتوزيع الدخل على نحو أكثر عدالة.

وقال المدير العام: "إننا نحتاج إلى شكل جديد من العولمة، شكل أكثر عدالة، عولمة لها وجه أكثر إنسانية". وأضاف أن "ثمار النمو يجب أن تعم على الجميع، ولا تنفرد بها قلة محظوظة. وبينما يجب أن يكون السوق في بؤرة الاهتمام، فمن الضروري ألا تتحول يد السوق الخفية إلى قبضة خفية."

وأكد السيد ستراوس-كان على المزايا التي ينطوي عليها التعاون والعمل متعدد الأطراف في عالم ما بعد الأزمة، مشيرا إلى أن "التحديات الراهنة الكبرى تتطلب كلها حلا جماعيا." وحذر سيادته البلدان من استخدام العملات أو القيود التجارية لجني مكاسب قصيرة الأجل.

وفي هذا الصدد قال المدير العام: "في مثل هذا العالم، سوف تزداد أهمية المؤسسات متعددة الأطراف ــ بوصفها منابر للتعاون العالمي. لكنها يجب أن تحتفظ بأهمية دورها، حيث يجب أن تتكيف مع العولمة الجديدة." وأشار سيادته إلى أن الصندوق يسعى جاهدا لتعميق فهمه للروابط المعقدة في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرته على منع الأزمات، وليس فقط إدارتها. لكنه أشار إلى ضرورة توافر الشرعية كي يتحقق ذلك، مما يجعل إصلاحات نظام الحوكمة الأخيرة في الصندوق أمرا بالغ الأهمية.